

### قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩  
بلائحة السجون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون ؛

وعلى قانون الاجراءات الجنائية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالبند أولا من المادة ٩ من لائحة السجون  
المشار اليها النص الآتي :

"مادة ٩ - (أولا) - المحكوم عليهم الذين قرر الحكم منحهم  
معاملة خاصة نظرا لنوع المعيشة التي اعتادوها أو لنوع الجريمة المصنفة  
بها أو ظروفها أو نظرا لأحوالهم الاجتماعية .

ويجوز للحكمة التي أصدرت الحكم أن تقرر منح هذه المعاملة الخاصة  
للمحكوم عليهم في أى وقت ولو بعد صدور الحكم إذا لم يكن تناول نوع  
هذه المعاملة صراحة وذلك بناء على طلب يقدم اليها من المحكوم عليهم بعد  
سماع أقوال النيابة العامة ولها أن تسمع أقوال المحكوم عليهم أو وكلائهم  
ولا يجوز الطعن في هذا القرار بأى وجه كما لا يجوز تجديد الطلب بعد رفضه ."

مادة ٢ - تلتى المادة ٧٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩  
المشار اليه .

مادة ٣ - على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ جادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير الحربية  
ميدان جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي  
رئيس مجلس الوزراء  
محمد نجيب لواء (أ. ح)

### قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٤

يرفع تكاليف مشروعى سنترال مدينة القاهرة والوجه البحرى  
في ميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومى للسنة المالية

١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتمد رفع تكاليف مشروعى إنشاء سنترالات بمنطقة  
القاهرة وإنشاء سنترالات بمنطقة الوجه البحرى في ميزانية مشروعات تنمية  
الانتاج القومى للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ من ٣,٦٠٦,٠٠٠ ج إلى  
٣,٩٨٦,٠٠٠ ج - ومن ٦٣٠,٠٠٠ ج إلى ١,٤٩٦,٠٠٠ ج على التوالى .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزيرى المالية والاقتصاد  
والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ جادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء  
محمد نجيب لواء (أ. ح)  
رئيس مجلس الوزراء  
محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد  
عبد الجليل ابراهيم العمري  
وزير المواصلات  
قائد جناح) جمال سالم